

خلاصات

التقرير السنوي
حال القدس 2022

قراءة في مسار الأحداث والمآلات



تحرير
هشام يعقوب

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية



خلاصات

التقرير السنوي

حال القدس 2022

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية
2023

الطبعة الأولى
2023 م – 1444 هـ
بيروت – لبنان

مؤسسة القدس الدولية
تلفون 751725 1 961 +
تلفاكس 751726 1 961 +
بريد إلكتروني info@alquds-online.org
الموقع www.alquds-online.org

خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2022
قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير: هشام يعقوب

المشاركون في إعداد التقرير
(وفق ترتيب الفصول)

د. باسم القاسم

علـي إبراهيم

ربيع الدنان

التصميم والإخراج الفنّي

شركة آي ميديا

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدوليّة
2023

مقدمة تقرير حال القدس السنوي 2022

حافظت المعركة على القدس وفي القدس على سخونتها طوال عام 2022، وبدا واضحًا أنَّ اشتداد هذه المعركة يُعزَى إلى كون الصراع على القدس يمثِّلُ الصراع على الهوية ورمز السيادة.

على صعيد جبهة الاحتلال الإسرائيلي، واصل الأخير تسجيل أرقام قياسية في مجالات التهويد المختلفة، مدفوعًا بقوة من اليمين المتطرف الذي تتموضع القدس في صميم معتقداته وأجنداته؛ فشكَّلت حكومتا نفتالي بينيت ويائير لابيد محضنًا ملائمًا، وبيئة محفزة للجماعات الإسرائيلية اليمينية المتطرفة التي لم تتوانَ عنْ توسيع رقعة نفوذها وتغلغلها في مفاصل كيان الاحتلال، واستغلال كل فرصة ممكنة لإيقاظ نزعات المستوطنين اليهود المرتبطة بمزاعمهم حول "المعبد"، و"الحق" اليهودي المزعوم في القدس. وتعزَّز موقع الأحزاب والجماعات الدينية واليمينية المتطرفة مع فوز بنيامين نتنياهو وتحالفه في انتخابات الكنيست وتشكيله حكومة من عتاة المتطرفين في أواخر عام 2022.

كان المسجد الأقصى أحد أبرز الميادين التي سعت المنظمات الإسرائيلية المتطرفة ومن خلفها الحكومات الإسرائيلية إلى تحقيق المكاسب فيها، فأُطلِقَتْ يدُ المستوطنين المتطرفين ليقتحموه، ويؤدوا الصلوات والشعائر العلنية والجماعية فيه، وبالمقابل قُيِّدَتْ يدُ المصلين والمرابطين والمرابطات وحراس الأقصى ودائرة الأوقاف الإسلامية المسؤولة حصرًا عن إدارة شؤونه. وكانت النتيجة قفزة قياسية في أعداد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى عام 2022، وصعودًا غير مسبوق لأجندة "التأسيس المعنوي للمعبد" التي تعني تشريع أبواب الأقصى لكلِّ أنواع الشعائر الدينية اليهودية كما كان يحصل في "المعبد" المزعوم، وارتفاعًا في قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى، والاعتقالات من داخل الأقصى وعلى أبوابه وفي محيطه وفي عموم القدس، ومزيدًا من سحب البساط من تحت دائرة الأوقاف الإسلامية ضمن مسار تجريدها من صلاحياتها ومسؤولياتها، وترسيخ الإحلال الديني المتكامل الأركان في المسجد الأقصى، وذلك عبر إحلال اليهود ورموزهم وشعائرهم مكان الوجود الإسلامي بكل مكوناته.

أمَّا القدس بكل مساحتها وقضاياها فكانت عرضة لآلة التهويد التي لم تتوقف، بل زادت شراستها في عام 2022، وذلك على صعد الاستيطان، والمصادرة، والهدم، والاستيلاء على منازل المقدسيين وعقاراتهم، والاعتقالات، واستهداف حياة المقدسيين وقطاعات حياتهم، وخاصة التعليم المهدد بإسقاطه في مستنقع المناهج الإسرائيلية و"المعونات" المشبوهة التي جعلت عددًا متزايدًا من مدارس القدس يقع رهينة وفريسة بين يدي الاحتلال وشروطه ومطامعه.

أمّا جبهة الشعب الفلسطيني فقد كانت جديرة بمواصلة حمل "سيف القدس" الذي شهرته في أيار/مايو 2021 دفاعًا عن القدس والأقصى. فقد أثخنت في جنود الاحتلال ومستوطنيه ومصالحه دهسًا، وطعنًا، وإطلاق نار، وزجاجات حارقة، وعبوات ناسفة، ومواجهات مفتوحة لردِّ هجمات جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين. وسجّلت هذه الجبهة أرقامًا قياسية في مختلف أنواع العمل المقاومة، وتحوَّلت القدس إلى ميدان كبير من المواجهات. وأهم ما في الفعل الشعبي المقاوم أن الضفة الغربية استعادت دورها الحيويّ بوصفها حاضنة القدس، فأبدعت مجموعات المقاومين في "عرين الأسود" و"كتيبة جنين" وغير ذلك من مجموعات استطاعت أن تؤلم الاحتلال، وتجمع الشعب الفلسطيني حولها، وتلهم الشباب الفلسطيني.

وفي ظلِّ اشتعال المواجهة المتحركة بين جبهتَي الاحتلال والشعب الفلسطيني، بقيت المواقف الرسمية العربية والإسلامية والدولية ثابتة عند سقف العجز، والصمت، وتوفير الغطاء للاحتلال، والانحياز له. فقد واصل قطار التطبيع بين بعض الحكومات العربية والإسلامية طريقه، وحاولت هذه الحكومات إلقاء حبل النجاة للاحتلال، وتأدية دور المنقذ في محطات التوتر، ولا سيما في شهر رمضان، وعُقدَت من أجل ذلك لقاءات كثيرة، أظهرت الاحتلالَ حريصًا على الأمن والاستقرار، ومحافظًا على "الوضع القائم" في المسجد الأقصى، وأظهرت الشعب الفلسطيني ومقاومته كأنهم "عصابات" مشاغبة وخارجة عن القانون. أما المواقف الدولية فلا جديد فيها، وإن كان لافتًا أن الإدارة الأمريكية الحالية تراوغ وتخادع السلطة الفلسطينية التي ما زالت تبني آمالًا على دور أمريكي يؤيد الحق الفلسطيني.

ويبدو أن عام 2023 سيشهد أحداثًا كبيرة على مستوى جبهة الاحتلال الداخلية المستنزفة بالخلافات الحادة بين الأحزاب والتيارات الإسرائيلية، وتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ومقدساته وأرضه وحقوقه، وعلى مستوى تطور أداء المقاومة الفلسطينية، وتعدد نماذج المجموعات المسلحة المقاوِمة، وتطوير فاعليتها، وهذا يتطلب الاستعداد لمواجهة حكومة اليمين المتطرف الإسرائيلية، والتصدي لسياساتها، وتوفير كل الدعم للشعب الفلسطيني ومقاومته.

هشام يعقوب

محرِّر التقرير ورئيس قسم الأبحاث والمعلومات

في مؤسسة القدس الدولية



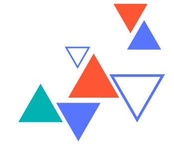
خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2022

يتناول التقرير أبرز الأحداث التي جرت في القدس خلال عام 2022 ويحاول استشراف المآلات والتطورات خلال عام 2023 مع تقديم التوصيات المناسبة للجهات المعنية.



الفصل الأول: تطوّر مشروع التهويد في عام 2022

- تصاعدت وتيرة اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، واتخذت هذه الاقتحامات طابعاً منهجياً منظماً في عام 2022. وأعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن 48238 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى في عام 2022، بزيادة نحو41 % عن عام 2021.
- سجل شهر تشرين الأول/أكتوبر العدد الأكبر من الاقتحامات وبلغ فيه عدد المقتحمين 8174 مستوطنًا؛ وقد تزامن هذا الشهر مع "عيد العُرُش/المظال"، الذي تم خلال أيامه اقتحام المسجد بمجموع 5094 مستوطناً.
- أما الأشهر والمناسبات التي شهدت أعلى الاقتحامات فكانت: شهر نيسان/



إبريل 3738 مستوطناً خلال أسبوع عيد الفصح، شهر أيار/مايو 1687 مستوطناً في يوم ما يسمى ذكرى "توحيد القدس" وهو ذكرى احتلال الشق الشرقي من القدس و792 مستوطناً في يوم ما يسمى "عيد الاستقلال"، شهر حزيران/يونيو 1052 مستوطناً في ما يسمى "عيد نزول التوراة/الشفوعوت"، شهر آب/أغسطس 2201 من المستوطنين خلال يوم ما يسمى "خراب المعبد"، شهر أيلول/سبتمبر 1181 مستوطناً في عيد رأس السنة العبرية، شهر تشرين الأول/أكتوبر 8174 مستوطناً خلال عيد "الغفران" و"العُرش"، شهر كانون الأول/ديسمبر 1797 مستوطناً في أسبوع عيد "الأنوار/حانوكاه".

أدى الحاخامات اليهود ورؤساء "يشيفوت" (مدارس دينية يهودية) وطلاب المدارس الدينية دوراً مهماً في تطور مسار اقتحامات المسجد الأقصى وتكثيفها؛ وتحت ستار المزاعم التوراتية ومخططات إقامة "المعبد" الثالث، كثّف الحاخامات ورؤساء المدارس الدينية اليهودية الدعوات إلى تنفيذ اقتحامات متتالية للمسجد الأقصى وإقامة الصلوات اليهودية فيه وتقديم القرابين وذلك بهدف "البناء المعنوي للمعبد"، تحضيراً لإقامته مادياً.

من خلال المعطيات التي رصدها التقرير، يمكننا رسم أبرز السياقات التي عملت سلطات الاحتلال على فرضها في عام 2022، والتي تهدف إلى فرض المزيد من السيطرة على المسجد الأقصى عبر اقتحامات المسجد، وهي ما نذكره في النقاط الآتية:

- تثبيت استراتيجية "التأسيس المعنوي للمبعد" خاصة في الأعياد والمناسبات اليهودية، وتحويل أداء الطقوس اليهودية المتصلة بـ"المعبد" إلى ثابت دائم لدى "منظمات المعبد"، وزيادة إقامة هذه الصلوات العلنية، وإدخال ما يتصل بها من كتب وأدوات وشمعدانات وقرابين نباتية، ومباركات الزواج والطهور والبلوغ وإحياء ذكرى لقتلى المستوطنين.

- لم يعد أداء الصلوات العلنية سلوكاً فردياً لدى المستوطنين، بل أصبح أداة رئيسة لـ"منظمات المعبد"، وعملت سلطات الاحتلال على فرضها عبر قرارات صادرة عن محاكم الاحتلال. ففي



2022/5/22 أصدرت محكمة الصلح الإسرائيلية قراراً يقضي بالسماح للمستوطنين بأداء "السجود الملحمي" الكامل داخل الأقصى، إلى جانب أداء صلوات "الشماع" بصوت مرتفع، واعتبار هذه الطقوس لا تهدد "السلم"، وأن أداء الصلوات العملية "حق لجميع الديانات".

- فرض سياسة التقسيم الزماني للأقصى بعدم السماح للمصلين بالدخول إليه أو إخراجهم منه خلال الاقتحامات، والتقسيم المكاني بمنع المصلين من الوجود في المنطقة الشرقية للأقصى، وإضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية في الساحات، والنفخ البوق، والسماح باقتحام الأقصى عبر باب الأسباط لأول مرة منذ احتلال الشق الشرقي من القدس عام 1967، فالاقتحامات تمر عادة من باب المغاربة الذي تسيطر عليه سلطات الاحتلال منذ ذلك الوقت.

- محاولة إفراغ المسجد الأقصى بالقوة قبيل هذه الاقتحامات، وقد استخدمت قوات الاحتلال لتحقيق ذلك الرصاصَ المعدني المغلف والقنابل الحارقة، وحطمت أبواب الجامع القبلي وشبابيكه.

- اعتقال أكبر عدد ممكن من داخل المسجد الأقصى، ووصلت في يوم واحد إلى نحو 500 مصلٍّ، ومن ثم إبعادهم عن المسجد لمدد متفاوتة بعد الإفراج عنهم. وصادرت هويات المصلين واعتقال العديد منهم خصوصاً المعتكفين والمرابطين والمرابطات والرموز الدينية.

- إضعاف تأثير حراس المسجد الأقصى من خلال التضييق عليهم ومنع زيادة أعدادهم.

- تحقيق المزيد من المكاسب عبر الشراكة بين المنظمات المتطرفة وأذرع الاحتلال الأمنية والسياسية والقضائية، ومحاولة الاستحصال على المزيد من القرارات التي تؤيد اقتحام المسجد، وتشرك المزيد من المقتحمين.

- الاستمرار في تكريس قرار إدراج الأقصى ضمن جولاتها التعليمية



للطلبة اليهود بزعم أنه "جبل المعبد".

- الاستمرار في اقتحام المسجد الأقصى في الأعياد الإسلامية، وهو سلوك مستمر بالتصاعد خلال الأعوام 2019، و2021، و2022، ويكتسب اقتحام المتطرفين المستوطنين المسجد الأقصى في الأعياد اليهودية التي تتزامن مع الأعياد الإسلامية خطورة مضاعفة.

- العمل على تكثيف عمليات الاقتحام، من خلال رفع عدد المقتحمين في الفوج الواحد، وجعل الاقتحامات تتم بشكل بالتزامن وليس بالتتالي، وتخفيض مدة الانتظار أمام باب المغاربة.

شارك عدد من المسؤولين الإسرائيليين والسابقين في اقتحامات الأقصى، منهم أعضاء "الكنيست": إيتمار بن غفير، وإيلي كوهين، وسمحا روتمان، وتسفيكا فوغيل، ونسيم فاتوري.

عملت "منظمات المعبد" من خلال الضغط على حكومة بينيت-لابيد السابقة، وتستمر بالضغط على حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة الحالية، من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

- فرض السيادة الكاملة على المسجد الأقصى، ومنح "منظمات المعبد" المزيد من الصلاحيات في ساحات الأقصى.

- فتح أبواب الأقصى على مدار الساعة أمام اليهود، وفتح باب الاقتحامات أيام الجمعة والسبت أيضاً.

- افتتاح كنيس داخل ساحات المسجد الأقصى.

- السماح بأداء كامل الطقوس والصلوات التوراتية وإدخال "الأدوات المقدسة والقرابين" داخل المسجد الأقصى.

- تمديد ساعات الاقتحامات للأقصى، مع السماح بأداء كامل الشعائر التوراتية في ساحات الأقصى.

-إنهاء مرافقة قوات الشرطة للمجموعات المقتحمة، وتركها تتجول بحرية كما تشاء.



- السماح بدخول اليهود من جميع الأبواب.

- عدم إغلاق المسجد أمام اليهود في أي مناسبة إسلامية، وإعلان ما أسمته "منظمات المعبد" بـ"الحق المتساوي" لجميع الأديان بالمسجد، مع وقف الإبعاد عن الأقصى بحق اليهود.

- فتح باب كنيس المدرسة التنكزية الخاضع حالياً لسيطرة الاحتلال أمام جميع اليهود.

أغلق الاحتلال المسجد الأقصى أو أحد مرافقه أو منع دخول المصلين إليه مرات عديدة، وذلك بذريعة أحداث أمنية تحصل داخل الأقصى، أو على أبوابه، أو في البلدة القديمة.

في عام 2022 أصدرت سلطات الاحتلال 523 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، ويُشير هذا الرقم إلى أن قرارات الإبعاد ارتفعت بنحو 46.5 % عن القرارات الصادرة في عام 2021، وشملت قرارات الإبعاد عددًا من رموز القدس، من بينهم نائب رئيس مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس الشيخ ناجح بكيرات، وعبد الرحمن بكيرات مدير مركز زيد بن ثابت لتحفيظ القرآن.

منعت شرطة الاحتلال دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة من القيام بأعمال الترميم والتصليح داخل المسجد الأقصى 103 مرات، واعتقلت 24 من عمّال الصيانة ورئيس قسم الصيانة داخل المسجد.

لا يزال 15 حارساً للأقصى، تم تعيينهم في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 للحراسة الليلية، إضافة إلى 60 حارساً وحارسة عُيّنوا في عام 2017، ممنوعين من العمل بأوامر الاحتلال. وتحتاج دائرة الأوقاف إلى تعيين 70 حارساً جديداً لسد النقص في عدد الحراس الذي يبلغ حالياً 256 حارساً وحارسة.

لا تزال منطقة المسجد الأقصى محلّ استهداف بالمشاريع التهويدية التي تهدد طابعها، وفي هذا السياق رصد التقرير مخططات تستهدف حائط البراق، والقصور الأموية، ومقبرة اليوسفية، واستكمال مشروع القطار الهوائي المعلق



"التلفريك"، والقطار الخفيف، وتوسيع باب المغاربة، وتهويد باب الخليل.

أعطى تصاعد مسار التطبيع مع بعض الدول العربية؛ دفعة معنوية للجانب الإسرائيلي للاستمرار في ممارساته ضدّ الأقصى، فالإدانات التي يسمعها بالنهار تمحوها اتفاقيات التطبيع بالليل.

يتعرض المسيحيون والكنائس والأملاك المسيحية في القدس إلى اعتداءاتٍ إسرائيليَّة مستمرة، وذكر تقرير لصحيفة "دايلي ميل" البريطانية، نُشر في 2022/12/25، إلى أن المسيحيين في القدس، والبالغ عددهم 31000 عام 1948، كانوا يشكّلون 20 % من عدد السكان، بينما يبلغ عددهم اليوم 10000 مسيحي فقط، أي أقل من 2 % من عدد الفلسطينيين، لافتة النظر إلى أن الأرقام آخذة بالانخفاض.

كُشف النقاب خلال التداول في المحكمة المركزية في القدس، في 2022/6/30، أن مستوطنين متطرفين أنشأوا شركات وهمية، بينها واحدة مغربية، واستخدموها في عملية السيطرة على عدد من العقارات العربية التابعة للكنيسة الأرثوذكسية في القدس بغرض تهويدها.

في 2022/3/27، اقتحم مستوطنون من جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، فندق البتراء التابع للأوقاف المسيحية، قرب باب الخليل، واستولوا على جزء منه. وفي 2022/12/27، استولت عصابات المستوطنين بحماية من عناصر شرطة الاحتلال، على "أرض الحمراء" في بلدة سلوان. وتبلغ مساحة الأرض نحو 8 دونمات، وتتبع لدير الروم الأرثوذكس.

زادت نسبة اعتقالات المقدسيين بنحو 8 %، في عام 2022، فقد وثق التقرير نحو 3003 حالة اعتقال، في مقابل اعتقال 2788 مقدسياً في عام 2021، وسجل شهر نيسان/أبريل أعلى معدّل للاعتقالات في القدس بـ 793 حالة اعتقل، كما تم اعتقال 470 فلسطينياً في يوم واحد، خلال شهر رمضان. وتم رصد تحويل 33 فلسطينيًّا للحبس المنزلي. وحولت سلطات الاحتلال 43 مقدسيًّا للاعتقال الإداري، ومن بينهم نائبا المجلس التشريعي محمد أبو طير، وأحمد عطون.



خلال العام 2022، تم رصد نحو 523 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، و436 قرار إبعاد عن البلدة القديمة في القدس، و31 قرار إبعاد عن مدينة القدس. وكان من أهم المبعدين عن القدس وعن كامل فلسطين، الأسير المحامي صلاح الحموري، الذي تم سحب هويته، وترحيله إلى فرنسا التي يحمل جنسيتها أيضاً، في 2022/12/18، بعد أن استمر اعتقاله 9 أشهر.

خلال عام 2022، بلغ عدد عمليات الهدم نحو 140 منشأة في القدس المحتلة، من بينها 72 منشأة هدمت ذاتياً، ومن عمليات الهدم: 110 منشأة عبارة عن "منازل، وغرف سكنية، وشرفة"، إضافة إلى بناية سكنية. واستمرت سلطات الاحتلال في إجبار المقدسيين على هدم منازلهم ذاتيًا، وفي عام 2022 هُدمت 72 منشأة بأيدي أصحابها، في مقابل 115 منشأة هدمت ذاتياً في عام 2021.

يواجه 160 فلسطينياً ينتمون إلى 12 عائلة في حي الشيخ جراح، خطر إخلاء منازلهم بعد تلقيهم أوامر إخلاء في سنة 2022.

في خطوة استفزازية، دعا بن غفير، في 2022/3/12، الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، ونظيره الروسي فلاديمير بوتين، لإجراء مفاوضات بينهما في مكتبه الذي أقامه في الشيخ جراح.

يهدد خطر التهجير القسري نحو 7500 فرد يعيشون في 6 أحياء مستهدفة في بلدة سلوان بالقدس، وهي: وادي الحلوة، والبستان، وبطن الهوى، ووادي الربابة، ووادي ياصول، وعين اللوزة، ويبلغ مجموع سكانها أكثر من 15 ألف فلسطيني.

في 2022/12/28، أعلنت سلطة الآثار التابعة للاحتلال عن إطلاق تسويق عين سلوان في بلدة سلوان كأثر يهودي.

تواصلت الجهود الاستيطانية في القدس، فقد صادقت سلطات الاحتلال خلال العام 2022، على أكثر من 50 خطة استيطانية، وتمت المصادقة على بناء نحو 18000 وحدة سكنية استيطانية جديدة، في مقابل نحو 14549 وحدة استيطانية في عام 2021، وتشير المعطيات إلى ارتفاع أعداد الوحدات الاستيطانية التي أقرتها سلطات الاحتلال بنحو 24 % في عام 2022.



- واستولت سلطات الاحتلال والجمعيات الاستيطانية على 15200 دونم من أراضي القدس لإقامة مشاريع استيطانية تهويدية، وشق طرق وجسور وأنفاق.

- من خلال ما تم رصده في التقرير، فإن قيمة ما تم صرفه أو تخصيصه لمشاريع الاستيطان والتهويد في القدس تُقدر بأكثر من 791 مليون دولار خلال عام 2022.

- صادرت سلطات الاحتلال منذ عام 1967 حتى 2022/3/30، أكثر من 35% من أراضي شرق القدس بحجة استخدامها للمصلحة العامة، بما يعادل 24 كيلومترا مربعاً. إضافة إلى ذلك فإن 87 % من المساحة المتبقية صنّفتها سلطات الاحتلال أراضي خضراء يُمنع البناء عليها أو مصادرتها لإقامة شوارع، وبذلك بقيت مساحة الأراضي المخصصة للبناء للمقدسيين هي 13 % فقط.

- قالت صحيفة "إسرائيل هيوم"، في 2022/7/27، إن سلطات الاحتلال أطلقت يد المحاكم الإسرائيلية لمنح الفلسطينيين "حجج حصر إرث" من دون الرجوع إلى المحاكم الفلسطينية. ويهدف القرار إلى تسهيل عمليات البيع، و"حماية" البائع الفلسطيني الذي سرّب وباع أراضي وعقارات لليهود، من ملاحقة السلطة الفلسطينية له.

- كشف المختص في شؤون القدس فخري أبو دياب، أن نحو 20 ألف مقدسي سُحبت هوياتهم وأبعدوا عن مدينة القدس كليًا منذ احتلال القدس عام 1967 حتى 2022/12/19.

- تخطط سلطات الاحتلال لفرض المنهاج الإسرائيلي بنسبة 98 % داخل المدارس المقدسية، و2 % يصبح منهاجاً أجنبياً.

- يواصل الاحتلال حربه على التعليم في القدس، محاولاً أسرلته بشتى الوسائل، ففي 2022/7/28، ألغت وزارة التعليم التابعة للاحتلال، رخص التّشغيل الدائمة لـ 6 مدارس فلسطينية شرق القدس، يبلغ عدد طلابها أكثر من 3000 طالب وطالبة، بزعم احتواء مناهجها التدريسية على "تحريض



خطير"، على أن يتم منحهم ترخيصًا مؤقتًا مدة عام، باعتباره مهلة لسحب "كتب التحريض".

يشكل الجدار العازل والحواجز العسكرية عائقاً دائماً أمام العملية التعليمية للمقدسيين في القدس، إذ يمر أكثر من 1366 من طلبة مدارس القدس، و260 من طاقمها التعليمي، و39 من موظفي الخدمات لديها، يوميًا عبر الجدار وحواجز الاحتلال للوصول إلى مدارسهم من خلال 12 حاجزًا عسكريًا.

في 2022/5/14، اقتحمت شرطة الاحتلال باحات المستشفى الفرنسي في القدس، وهاجمت المشيعين في جنازة المراسلة في قناة الجزيرة الفضائية المقدسية شيرين أبو عاقلة، فور خروجهم من المستشفى، وهم يحملون جثمانها، وكانت قوات الاحتلال اغتالت أبو عاقلة في 2022/5/11، في أثناء تغطيتها لاقتحام جيش الاحتلال مخيم جنين في الضفة الغربية.





الفصل الثاني: تطورات المقاومة في القدس والمواجهة مع الاحتلال

أشارت معطيات "الشاباك" إلى استمرار زخم العمليات في القدس المحتلة في عام 2022 بالوتيرة نفسها التي شهدها عام 2021، فقد شهدت المدينة نحو 522 عملية في عام 2022.

سجلت معطيات "الشاباك" ارتفاع العمليات في الضفة الغربية بنسبة 40 %، فقد رصدت تقارير "الشاباك" تنفيذ 2152 عملية في عام 2022، في مقابل 1539 عملية في عام 2021.

حصاد المقاومة في عام 2022:

- عمليات المقاومة:

- بلغ مجموع عمليات المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين نحو 12188 عملية، من بينها نحو 1380 عملية مؤثرة، و1854 عملية في القدس المحتلة.
- 848 عملية إطلاق نار.
- 37 عملية طعن ومحاولة طعن.
- 18 عملية دهس ومحاولة دهس.
- 222 عملية إلقاء أو زرع عبوات ناسفة.
- 3849 عملية رمي حجارة و1365 مواجهة مع المستوطنين لصدّ اعتداءاتهم.
- 356 عملية إلقاء الزجاجات الحارقة.



- أسفرت عمليات المقاومة عن مقتل 31 مستوطنًا إسرائيليًا، من بينهم 7 عناصر أمنية، وإصابة 525 مستوطنًا.

بحسب وزارة الصحة الفلسطينية، أصيب نحو 10500 فلسطيني، بجراح متفاوتة في مجمل المناطق الفلسطينية (بما فيها قطاع غزة)، وارتقى نحو 171 شهيد فلسطيني في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.

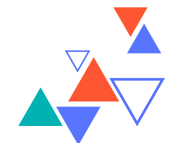
شهد عام 2022 العديد من العمليات الفردية النوعية، التي تنوعت ما بين عمليات إطلاق النار والطعن والدهس، وشهد النصف الأول من العام عمليات نوعية ضربت عمق المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948.

شكلت عملية "بئر السبع" ضربة قاسية لمنظومة الاحتلال الأمنية، فقد أطلقت موجةً من العمليات النوعية التي تلتها، من أوائلها عملية "الخضيرة" في 2022/3/27، التي أدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين، وجرح 10 آخرين. وعملية الشهيد ضياء حمارشة في 2022/3/29، التي استهدفت منطقتي "بني براك" و"رمات غان" قرب "تل أبيب"، وأدت إلى مقتل 5 مستوطنين، وإصابة آخرين.

لم يكن التصاعد في حجم العمليات وعددها فقط، بل امتد إلى آثارها، وفي سياق قراءة هذا التطور يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- تقارب تواريخ تنفيذ عدد من العمليات، وخاصة تلك التي شهدها شهر آذار/مارس وبداية شهر نيسان/أبريل 2022، وهذا يُشير إلى اختراق البنية الأمنية الإسرائيلية، وقدرة المنفذين على استهداف عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة في غير مرة، وفي أوقات تحشد فيها المستويات الأمنية مختلف إمكانياتها البشرية والرقابية.
- ظهور مجموعات مقاومة جديدة على ساحة العمل المقاوم في الضفة الغربية، وخاصة في نابلس وجنين.
- استخدام الأسلحة بشكلٍ أكثر كثافة في استهداف نقاط الاحتلال ومركباته وحواجزه الأمنية، وتسجيل نحو 848 عملية إطلاقة نار في عام 2022، في مقابل 191 عملية في عام 2021.

شكلت عملية عدي التميمي في 2022/10/8، التي استهدفت الحاجز الأمني عند مدخل مخيم شعفاط، وعملية التفجير المزدوجة في الشطر الغربي من



القدس في 2022/11/23، أكثر العمليات التي أثارت رعب الاحتلال ومستوطنيه، فقد استطاع التميمي مراوغة أجهزة الاحتلال الأمنية لـ 11 يومًا، وأعادت الثانية رعب عمليات التفجير في الانتفاضة الثانية إلى أذهان المستوطنين.

- تشهد شوارع مدينة القدس المحتلة وبلداتها مواجهاتٍ شبه يومية مع قوات الاحتلال ومستوطنيه، وفي مقدمتها البلدة القديمة وسلوان، إضافةً إلى بلدات العيسوية ومخيم شعفاط وجبل المكبر وغيرها، إذ تندلع المواجهات على أثر هدم منازل الفلسطينيين، ولصد اقتحامات قوات الاحتلال.
- شكل العصيان المدني واحدةً من الأدوات الشعبية التي استخدمها المقدسيون لمواجهة تغول الاحتلال وأذرعه الأمنية، واستخدمه أهالي شعفاط على أثر فرض قوات الاحتلال حصارًا مشددًا في محيط المخيم.
- بالتزامن مع تصاعد عمليات المقاومة، أعلن جيش الاحتلال في 2022/3/31 عملية أطلق عليها اسم "كاسر الأمواج"، تركزت في عددٍ من المناطق الفلسطينية، وإلى جانب العمليات الأمنية تضمنت الخطة نشر نحو 3 آلاف شرطي في القدس المحتلة، وتعزيز الجيش الإسرائيلي لقواته في الضفة الغربية بكتائب إضافية، والدفع بكتائب عسكرية أخرى إلى مستوطنات "غلاف" غزة.
- دفعت حالة المقاومة المتصاعدة عامًا بعد آخر، واستمرار التغول الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، إلى تبلور مجموعات شبابية مقاومة، على غرار "كتيبة جنين" و"عرين الأسود"، والإعلان عن كتائب أخرى تنتمي إلى المدن الفلسطينية وخاصة في الضفة الغربية المحتلة.
- ظهرت "كتيبة جنين" في شهر أيلول/سبتمبر 2021، على أثر عملية "نفق الحرية". أما "عرين الأسود" فقد انطلقت رسميًا في 2022/9/2 في أربعين محمد العزيزي ورفاقه، وشهد الإعلان تنظيم عرضٍ عسكري شارك فيه عشرات من مسلحي العرين.





الفصل الثالث: المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية

أولًا: المستوى الفلسطيني

- أظهر الأداء الفلسطيني تمسّكًا بالقدس والمقدسات والمسجد الأقصى، مع تأكيد أنه لا سلام ولا أمن ولا استقرار إلا باستقرار القدس والأقصى.
- أدانت القيادة الفلسطينية الاستهداف الصهيوني المتواصل للمقدسات المسيحية والإسلامية.
- تمسكت القيادة الفلسطينية برؤيتها للسلام، وإبقاء خياراتها لمواجهة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية محصورة بالمفاوضات.
- دعت السلطة الفلسطينية الإدارة الأمريكية إلى إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس للحفاظ على حلّ الدولتين، وإلغاء مخطط مجمع السفارة الأمريكية الجديد المزمع إقامته في القدس.
- أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن القيادة الفلسطينية لن تقبل بـ"ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة لتغيير هوية مدينة القدس، والاعتداء على حرمة مقدساتنا فيها".
- استمر تنسيق الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع سلطات الاحتلال خلال المدة التي يغطيها التقرير، بالرغم من دعوة الفصائل الفلسطينية إلى وقفه.
- طالبت القوى والفصائل الفلسطينية بضرورة وضع استراتيجية وطنية ترتقي



- إلى مستوى مجابهة المخاطر التي تُحدق بمدينة القدس والأماكن المقدسة فيها.
- دعت فصائل المقاومة الفلسطينية إلى تصعيد أشكال المقاومة كافة لمواجهة مخططات الاحتلال في القدس والأقصى.
- أكدت المقاومة الفلسطينية أنها تعمل على ترسيخ قواعد الاشتباك الذي حققته خلال معركة "سيف القدس".
- شددت حركة حماس على أن "الأقصى خطٌّ أحمر وأن القدس دونها الرقاب".
- أكدت حركة فتح أنها ستبقى تدافع عن الأقصى والمقدسات مهما كان حجم التضحيات.
- أكدت حركة الجهاد الإسلامي أن "القدس عنوان هويتنا وديننا وتاريخنا، ويجب القتال لتحريرها".
- قالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إن اقتحام المستوطنين الأقصى "تجاوز خطير سيدفع العدو ثمنه مهما كانت التضحيات".

ثانيًا: على المستوى العربي والإسلامي

- أعلنت كلّ من جامعة الدول العربية ومنظّمة التّعاون الإسلامي رفضهما محاولات الاحتلال تغيير الوضع التاريخي والقانوني للقدس، ورفض التقسيم الزماني والمكاني للأقصى.
- تراجعت بعض الأنظمة العربية في مواقفها ولم تعد تشترط إقامة دولة فلسطينية كما هو منصوص عليه في المبادرة العربية للسلام 2002 قبل تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي.
- أكد إعلان الجزائر، الصادر في ختام القمة العربية الـ 31، ضرورة مواصلة الجهود والمساعي الرامية إلى حماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها.
- واصل الاحتلال استهداف الدور الأردني في القدس والأقصى ولكن بمستوى أعلى، وفي المقابل استمر الأردن في اللجوء إلى الوسائل التقليدية السياسية نفسها للتصدي للاحتلال.



- لا يتعامل الكيان الصهيوني بجدية مع تصعيد اللهجة السياسية أردنيًا، ويتحدث عن مناورات كلامية أردنية رسمية لتنفيس الحالة الشعبية التي تطالب بموقف أردني أكثر حزمًا وجدية.

- حافظت الدول الخليجية المطبعة على الوتيرة التصاعدية من العلاقات مع الكيان الصهيوني، بالرغم من أن استطلاعات الرأي أظهرت أن غالبية الشعب في الإمارات (71 %)، والبحرين (76 %)، والسعودية (75 %)، والكويت (95 %)، يعارض اتفاق التطبيع مع الاحتلال.

- تكررت الزيارات التطبيعية للمسجد الأقصى المبارك.

- أدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية إجراءات الاحتلال في القدس، وتسارع عملية الاستيطان، واشتداد وتيرة هدم المنازل، وتكرار الاقتحامات للأقصى والاعتداء على المصلين فيه.

- ما زالت علاقة تركيا مع الكيان الصهيوني ذات أهمية كبرى للبلدين؛ فالتعاون العسكري والتجاري والاقتصادي بينهما عميق، ولا يمكن بعض التوترات المؤقتة نسبيًا أن تضع نقطة النهاية لتلك العلاقات.

- زيادة النشاط التركي في القدس والأقصى يزيد التخوف الصهيوني.

- شدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أن تركيا تُعبّر علانية عن حساسيتها تجاه وضع القدس وخصوصية الأقصى لكل مسؤول أو زعيم سياسي وديني في كيان الاحتلال.

- كان تفاعل الشارع العربي والإسلامي والدولي مع القضية الفلسطينية، والقدس، والأقصى، خلال السنة التي يغطيها التقرير، ضعيفًا نسبيًا، إلا أن "مونديال قطر" استثناء مميزًا، وأظهر تضامنًا عربيًا وإسلاميًا وعالميًا مع القضية الفلسطينية، وشهدت فعاليات البطولة عامة والمباريات خاصة، تفاعلًا مع فلسطين والقدس، ورفعًا للعلم الفلسطيني، وشهدت الدوحة توزيع العلم الفلسطيني على الحضور بمختلف جنسياتهم. إلى جانب نبذ مراسلي قنوات التلفزة الإسرائيلية، وعدم التصريح لهم، وإظهار التمسك بفلسطين.

- أعربت مئات الشبكات، والمنظمات، والجمعيات، والاتحادات، والمبادرات



الشبابية، الحقوقية والمدنية، عن إدانتها الشديدة للإجراءات الصهيونية داخل القدس، وفي الأماكن المقدسة.

ثالثًا: على المستوى الإسرائيلي

- تسارعت الخطوات والإجراءات الصهيونية لتهويد القدس، وفرض أمر واقع فيها.
- كل أطياف المكونات السياسية الإسرائيلية تشترك في السعي إلى تهويد القدس، وتحقيق "السيادة" على الأقصى.
- باتت قضية القدس والأقصى من القضايا الدينية القومية التي يرى قسم مُعتبر من الإسرائيليين أنه يجب العمل على تثبيتها من خلال السيطرة في القدس والحضور فيها.
- تعمل حكومة الاحتلال من أجل ترسيخ التقسيم الزمانيّ والمكانيّ في الأقصى، وتسعى إلى استغلال الأعياد اليهودية لتكون محطة لتعزيز اقتحامات المستوطنين للأقصى.
- استهدفت سلطات الاحتلال منازل المقدسيين بالهدم والإخلاء، في محاولة لإضعاف التركيبة السكانية للمقدسيين.
- أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلي، وجمعيات استيطانية، وبلدية الاحتلال في القدس، عن تشكيل ميلشيات مسلحة من المستوطنين المتطرفين للقيام بـ"مهام أمنية".

رابعًا: على المستوى الدولي

- كررت الأمم المتحدة دعوتها إلى احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، والامتناع عن الخطوات التي من شأنها تصعيد التوترات في الأماكن المقدسة وحولها.
- فشل مجلس الأمن الدولي كعادته في إصدار بيان يدين فيه الإجراءات الصهيونية في القدس، أو انتهاكات الاحتلال ومستوطنيه داخل الأقصى.
- سعت المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، إلى تحييد الأماكن



المقدسة، ومنها تقديم مقترح يجعل منها أماكن مشتركة لأتباع الديانات الثلاث.

- أكدت اليونسكو أن جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع القدس ووضعها القانوني لاغية وباطلة، وطالبت سلطات الاحتلال بوقفها.
- أعربت اليونسكو عن قلقها الشديد من "الرقابة التي تمارسها إسرائيل على المناهج الدراسية الفلسطينية المعتمدة في المدارس والجامعات في القدس الشرقية"؛ وحثت سلطات الاحتلال على وقفها.
- طالب الاتحاد الأوروبي باحترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في مدينة القدس.
- استبعدت حكومة ريشي سوناك البريطانية تنفيذ اقتراح من رئيسة الوزراء السابقة ليز تراس بإمكانية نقل السفارة البريطانية من "تل أبيب" إلى القدس.
- تمحور عمل إدارة بايدن الأمريكية، خلال السنة التي يغطيها التقرير، حول الدعوة إلى وقف الإجراءات الأحادية، ودعوة الجميع إلى الامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تزيد من حدة التصعيد والتوتر في القدس، مع التشديد على الحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة، وبشكل خاص في الأقصى، وتأكيد حرص البيت الأبيض على إعادة فتح قنصلية في القدس.
- شدّد البيت الأبيض على أن القدس "يجب أن تكون مكانًا للتعايش".
- أكد الرئيس جو بايدن على أنه "لن يتنازل" عن إعادة فتح القنصلية الأمريكية في شرق القدس لخدمة الفلسطينيين.
- حذرت واشنطن من إجلاء العائلات الفلسطينية من بيوتهم في شرقي القدس والاضطرابات عند المسجد الأقصى.



الاتجاهات والمآلات

على مستوى مشروع تهويد القدس والمسجد الأقصى

- تصعيد "منظمات المعبد" مطالبها الرامية إلى فرض المزيد من التحكم بالمسجد الأقصى المبارك وأبوابه، ومنحهم المزيد من الصلاحيات في ساحات المسجد الأقصى، ومحاولة تحويل بعض هذه المطالب إلى حقائق على أرض الواقع، من خلال فرض الوجود اليهودي وتكثيفه داخل المسجد الأقصى، ومحاولة إقامة الشعائر الدينية اليهودية وما يتصل بها من الصلوات و"السجود الملحمي" وتقديم القرابين والدروس والشروحات التوراتية داخل الأقصى، بالتوازي مع ارتفاع حدة هجمة سلطات الاحتلال بحق المصلين والمرابطين والتضييق عليهم واعتقالهم، خاصة في المحطات التي تتزامن فيها الأعياد اليهودية والإسلامية.
- العمل على تقليص دور الأوقاف الإسلامية في القدس، وهذا يعني أن الاحتلال سيستمر في محاولاته إضعاف الإشراف الأردني على المسجد، عبر استهداف حراس المسجد ومنع تنفيذ عمليات الترميم والصيانة والتطوير الخاصة بمرافق الخدمات والبنى والتحية والعمارة الخاصة بالأقصى، وغير ذلك من الإجراءات السياسية والميدانية.
- العمل على تثبيت استراتيجية "التأسيس المعنوي للمبعد" خاصة في الأعياد اليهودية والمناسبات التهويدية، وتحويل أداء الطقوس اليهودية المتصلة بـ"المعبد" إلى ثابت دائم لدى "منظمات المعبد"، وزيادة إقامة هذه الصلوات العلنية، وإدخال ما يتصل بها من كتب وأدوات وشمعدانات وقرابين نباتية، ومباركات الزواج والطهور والبلوغ وإحياء ذكرى لقتلى المستوطنين.
- تكريس فرض سياسة التقسيم الزماني للأقصى بعدم السماح للمصلين بالدخول إليه أو إخراجهم منه خلال الاقتحامات، والتقسيم المكاني بمنع المصلين من الوجود في المنطقة الشرقية للأقصى، إضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية في الساحات، والنفخ البوق، واستباحة جميع أبواب الأقصى لأفواج المقتحمين وعدم اقتصارها على باب المغاربة، والعمل على تكثيف عمليات الاقتحام، من خلال رفع عدد المقتحمين في الفوج الواحد، وجعل الاقتحامات تتم بالتزامن وليس بالتتالي، وتخفيض مدة الانتظار أمام باب المغاربة.

- تحقيق المزيد من المكاسب عبر الشراكة بين المنظمات المتطرفة وأذرع الاحتلال الأمنية والسياسية والقضائية، خصوصاً في ظل وجود حكومة نتنياهو اليمينية القومية الدينية المتطرفة، ومحاولة الاستحصال على المزيد من القرارات التي تؤيد اقتحام المسجد، وتشرك المزيد من المقتحمين.
- ستواصل سلطات الاحتلال في استهداف منطقة المسجد الأقصى من خلال المشاريع التهويدية التي تهدد طابعها. وستعمل على تكريس المخططات التي تستهدف حائط البراق، والقصور الأموية، ومقبرة اليوسفية، واستكمال مشروع القطار الهوائي المعلق "التلفريك"، والقطار الخفيف، وتوسيع باب المغاربة، وتهويد باب الخليل، وزيادة عمليات الحفر أسفل المسجد الأقصى، لإضعاف أساساته وتعريضه لخطر الانهدام جراء أي هزة أرضية.
- من المتوقع أن تُصعّد سلطات الاحتلال عمليات إخلاء وهدم منازل الفلسطينيين ومنشآتهم، بحجة البناء من دون ترخيص، أو بزعم مليكتها لليهود، أو في سياق فرض العقوبة الجماعية على سكان القدس المحتلة، ولا سيما عائلات الشهداء ومنفذي العمليات ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه؛ في إطار تفريغ الأحياء الفلسطينية من سكانها واستبدالهم بالمستوطنين اليهود، بهدف تغيير الطابع الديموغرافي للقدس. ومن المتوقع أن تُحدث تطوراً مهماً في هذا الملف مع وجود حكومة نتنياهو.
- سيستمر الاحتلال في تحقيق سياسة عزل الأحياء الإسلامية وقطع تواصلها العمراني والسكاني عن المسجد الأقصى، من خلال تفريغ حي الشيخ جراح من ساكنيه والأحياء الإسلامية الأخرى المحاذية للمسجد، بهدف إحكام الحصار على الأقصى والتحكم بالمسارات والطرق المؤدية إليه؛ لإعاقة تدفق المقدسيين للتصدي لعمليات اقتحام قطعان المستوطنين.
- سيواصل الاحتلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، بهدف إضفاء الطابع اليهودي على الأحياء والمعالم العربية والإسلامية، وجذب المزيد من المستوطنين للسكن في المدينة، وفتح المجال أمام المزيد من السيطرة على أجزاء واسعة منها؛ من خلال تطوير شبكات المواصلات الضخمة التي تسهّل التنقل داخل أحياء المدينة من جهة، وتربط المدينة بالمدن والمناطق الأخرى من جهة أخرى.
- السير قدمًا في مخطط فصل مدينة القدس عن شمال الضفة الغربية وجنوبها، لمنع إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة في المستقبل؛ وذلك من خلال مواصلة البناء

الاستيطاني في المنطقة (E1) بين القدس والضفة الغربية، بهدف ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" مع مدينة القدس من جهة، وفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، والعمل على مخطط فصل مدينة القدس عن جنوب الضفة الغربية، من خلال مخططات استيطانية تلتهم الأراضي الفلسطينية المحتلة، الواقعة بين القدس والبحر الميت، بدعوى تحويلها إلى حديقة قومية تشتمل على مشروعات سياحية.

- سيواصل الاحتلال حربه على التعليم في القدس، محاولاً أسرلته بشتى الوسائل والطرق، وفرض المنهاج الإسرائيلي أو إحداث تعديلات جوهرية على المنهاج الفلسطيني تتوافق ومراميه الاحتلالية، إما من خلال الترهيب وفرض المزيد من العقوبات بحق المدارس التي ترفض الانصياع لقرارات الاحتلال وتعليماته، أو من خلال الترغيب بالحصول على المساعدات المالية في حال انصياعها للأوامر.
- فرض المزيد من الإجراءات والعقوبات بحق المقدسيين وحرمانهم من تطوير أحيائهم ومصالحهم، بهدف دفعهم إلى الهجرة خارج أسوار مدينة القدس؛ ومواصلة سياسة تجريد المقدسيين من هوياتهم وتقييد إقامتهم وإبعادهم عن المدينة، والعمل على سن المزيد من القوانين العنصرية التطهيرية بحقهم.

على مستوى الحراك الشعبي والمقاومة

- من المرجح أن تستمر العمليات الفردية النوعية في عام 2023، وسيشكل شهر نيسان/ أبريل موجةً متصاعدة من عمليات المقاومة، إذ سيشهد هذا الشهر عيد "الفصح اليهودي" وهو أحد أبرز الأعياد اليهودية، وذلك مع الأسبوع الثالث من شهر رمضان، وتعمل أذرع الاحتلال الاستيطانية على تصعيد استهدافها للمسجد في هذا العيد، وخاصة الاقتحامات الحاشدة. وهي معطيات ستدفع المقاومين إلى تنفيذ عملياتٍ نوعية في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس المحتلة والبلدة القديمة.
- استمرار استهداف عمق الاحتلال الأمني والجغرافي، وتكرر العمليات النوعية التي تضرب "تل أبيب" والبلدات القريبة منها.
- من المرجح أن يشهد عام 2023 مزيدًا من حضور المجموعات المقاومة وأثرها، وهو حضور يتجلى من خلال عاملين، الأول: استمرارها في إقلاق أمن الاحتلال وتنفيذ العمليات التي تستهدف وجود الاحتلال في النقاط العسكرية والأحياء الاستيطانية



القريبة من جنين ونابلس، أما الثاني فمن خلال محاولات الاحتلال المتكررة القضاء على هذه المجموعات، وتنفيذه عمليات عسكرية تستهدف قادة هذه المجموعات وعناصرها، وهو ما سيؤدي إلى مزيدٍ من الالتفاف الجماهيري حول هذه المجموعات، وتبني خطابها وأفكارها من قبل الشباب الفلسطيني.

- سيواصل الفلسطينيون الانخراط في فعاليات المقاومة الشعبية المختلفة، التي تتمثل بتنفيذ عمليات رشق الحجارة واستهداف مواقع الاحتلال الأمنية وجنوده بالزجاجات الحارقة، إضافةً إلى صدّ اقتحامات الاحتلال ومستوطنيه للأحياء الفلسطينية في مجمل المناطق المحتلة وفي القدس على وجه الخصوص، واستمرار تشكيل هذه الأحياء نقاطًا دائمة التفجر في وجه أذرع الاحتلال الأمنية.
- لن تتوقف محاولات أذرع الاحتلال الأمنية لإيقاف العمليات النوعية في المناطق الفلسطينية المحتلة، من خلال مجموعات من الأدوات، أبرزها:

- إقرار مجموعة من القوانين التي تستهدف منفذي العمليات الفردية وذويهم، وهي قوانين بدأ عددٌ من وزراء الحكومة الحديث عنها إبان تشكيل الحكومة، وأبرزها إقرار قانون "إعدام" منفذي العمليات الفردية.

- فرض المزيد من الإجراءات العقابية بحق منفذي العمليات الفردية وذويهم، وهي إجراءات تشمل قتل منفذي العمليات، وهدم منازلهم أو تفجيرها، واعتقال عوائل المنفذين.

- تصعيد العمليات العسكرية التي تستهدف مدن الضفة الغربية، في محاولة للقضاء على مجموعات المقاومة وخاصة "كتيبة جنين" و"عرين الأسود"، وهي عمليات تترافق مع سقوط أعداد كبيرة من الشهداء الفلسطينيين، من عناصر المقاومة والمدنيين الفلسطينيين.

- ستبقى البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى نقاطًا دائمة الاشتعال في وجه الاحتلال، وخاصة قرب أبواب المسجد الأقصى التي ستشهد المزيد من العمليات الفردية التي تستهدف نقاط الاحتلال وحواجزه وعناصره، وساحة باب العمود التي ستشهد تصعيدًا في مقابل إجراءات الاحتلال القمعية في شهر رمضان.



على مستوى المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية

على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي

- سيستمر عجز الموقف الفلسطيني الرسمي، وهو عجز ينسحب على الخطاب والمواقف والأداء، على الرغم من حجم الانتهاكات الإسرائيلية والاعتداءات التي تتعرض لها القدس والأقصى. وإلى جانب حالة العجز سيتابع المستوى الأمني الفلسطيني تنسيقه مع قوات الاحتلال، على الرغم من الحديث المستمر عن وقف التنسيق الأمني.
- ستمضي عددٌ من الدول العربية في تطوير علاقاتها التطبيعيّة مع الاحتلال، إن على المستوى الدبلوماسي والزيارات المتبادلة، أو على مستوى القضايا الحساسة المتعلقة بالقدس وفلسطين، أو رفض عمليات المقاومة، وتعزية الاحتلال بالقتلى الذين يسقطون فيها.
- استمرار تراجع موقع القضية الفلسطينية والقدس في سلم أولويات النظم الرسمية للدول العربية والإسلامية، وأولويات دول العالم وهو تراجع سيتسمر على وقع التغييرات الكبرى التي يشهدها العالم، وتراجع اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة، على حساب مواجهة الصين وروسيا.
- ستواصل الشعوب العربية والإسلامية جهودها لدعم القضية الفلسطينية، ونصرة القدس والأقصى، ورفض التطبيع مع الاحتلال، وحشد الطاقات المختلفة لدعم الفلسطينيين.

على المستوى الإسرائيلي

- ستظل سياسات التهويد الثابت الأساسي لدى حكومات الاحتلال المتعاقبة، إن كان على صعيد استهداف المقدسات وفي مقدمتها المسجد الأقصى، أو على صعيد استهداف التركيبة السكانية للمدينة المحتلة عبر الاستيطان ومحاولات طرد الفلسطينيين من منازلهم وأحيائهم.
- ستواصل "منظمات المعبد" استغلال حاجة الأحزاب السياسية الإسرائيلية إلى التحالف معها لفرض مطالبها التي تستهدف المسجد الأقصى وتغيير "الوضع القائم" فيه.
- ستعمل سلطات الاحتلال على تعزيز موقعها في المنطقة، ولا سيما عبر علاقاتها التطبيعية مع الدول العربية، وتحقيق المزيد من الاختراقات.
- تصاعد الشرخ بين مختلف مكونات الاحتلال، واستمرار السخط الشعبي على حكومة



بنيامين نتنياهو، مع عزم نتنياهو المضي في إقرار التعديلات على قانون "القضاء"، وقوانين أخرى، ومع استمرار عمليات المقاومة النوعية في قلب المناطق الفلسطينية المحتلة.

على المستوى الأمريكي

- ستواصل الإدارة الأمريكية المراوحة بين سقفين من الموقف تجاه الاحتلال وما يقوم به في القدس المحتلة، الأول هو غض الطرف عن سياسات الاحتلال التهويديّة وعدم التعليق عليها، والثاني هو رفض بعضها ضمن ضوابط السياسة الأمريكية المنحازة للاحتلال، عبر المطالبة بإيقافها إن كانت ستؤدي إلى تأثير سلبي في حسابات واشنطن الإقليمية والدولية.
- مع استمرار انشغال إدارة بايدن في مواجهة روسيا على الأرض الأوكرانية، واتساع دائرة الخلاف مع الصين، فإنه من غير المتوقع أن تبذل واشنطن جهودًا لتقديم مبادرات لحل الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لأن هذا ليس من أولوياتها في عام 2023، وهي أولويات ستكون منسجمة مع الانشغال بالتحضير للانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2024.
- ستتابع الولايات المتحدة الأمريكية دعمها الكبير للاحتلال بالتزامن مع أي هبات فلسطينية قادمة، وسنشهد تصريحات تتمحور حول "أحقية إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، وإدانة عمليات المقاومة ومقتل "أبرياء" وغير ذلك.



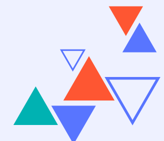
التوصيات

السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير الفلسطينية

- لم تقدم لا "الشرعية الدولية" ولا إدارة بايدن أي مؤشرات لتغيير مواقفها من القدس في عام 2022، لذلك فمن واجب السلطة الفلسطينية وقف أي رهانات على الإدارة الأمريكية الحالية أو أي من الأطر الدولية، خاصة أمام ما جرى في الأشهر الأخيرة من تطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة، وفي قلبها القدس والأقصى.
- أمام حجم جرائم الاحتلال ومخططاته، لا بدّ من أن توقف السلطة كل أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال، وأن يكون وقفًا حقيقيًا ومباشرًا، لا وقفًا صوريًا يبتغي تنفيس غضب الشارع الفلسطيني.
- على الرغم من عضوية السلطة في العديد من الجهات الدولية، فإن أداءها أقل بكثير من مساحة الممكن، وخاصة أمام الجرائم الكثيرة التي جرت في الضفة الغربية والقدس المحتلتين في الأشهر الماضية، وهي قضايا تستوجب من السلطة أن ترفعها إلى الأطر والمنظمات الدولية، وأن تصدّرها كواحدة من ملفات الضغط على الاحتلال، خاصة تلك المعنية بالحفاظ على الهوية التاريخية والحضارية لمدينة القدس، وهذا سيساعد في تحويل هذه المساحة إلى واحدةٍ من عوامل القلق الدائم للاحتلال، وتسليط المزيد من الضوء على جرائمه أمام المجتمع الدولي.
- وقف ملاحقة المقاومين وتقديم كل أشكال الدعم لهم.
- ضرورة دعم المقدسيين في قطاعاتهم الحياتية، وخاصة أصحاب المنازل المهدمة لئلا يضطروا إلى الخروج من المدينة المحتلة، إلى جانب فئة التجار في القدس، الذين تضرروا في السنوات الماضية بفعل سياسات الاحتلال والإغلاقات المتكررة إبان وباء "كورونا"، لتثبيتهم في مهنهم ومحالهم.
- تقديم الدعم السياسي والقانوني للفلسطينيين، ممن يتعرضون لمخاطر الطرد من منازلهم وأحيائهم، أو الذين تعتقلهم سلطات الاحتلال من مختلف المناطق المحتلة، فإن ترك هذه الفئات من دون أي دعم، سيسمح للاحتلال بفرض المزيد من التضييق عليهم.
- قوى المقاومة والفصائل الفلسطينية
- تقديم المزيد من الدعم إلى مجموعات المقاومة في مدن الضفة الغربية، التي أثبتت قدرة على المبادرة واستنزاف الاحتلال.



- على الرغم من المنجزات الكبيرة التي حققتها المقاومة إبان معركة "سيف القدس"، فإن رفع سقف التوقعات من جهة، وسقف التصريحات من جهة أخرى، فتح المجال أمام شعور الجماهير الفلسطينية بانتكاسة على أثر اقتحامات الأقصى بالتزامن مع شهر رمضان، وفي 2022/5/29. وهذا ما يجعل الحفاظ على المكتسبات الماضية بالغ الأهمية، وخاصة أن اشتباك المقاومة مع الاحتلال بسبب اعتداءات الأخير على القدس والأقصى، أحدث خرقًا في بنية الصراع مع الاحتلال، ومن هذا الباب نجد أن على قوى المقاومة أن توازن بشكلٍ أدق بين رفع سقف تهديد الاحتلال، وحقيقة إمكانيات المقاومة وخصوصية ظروفها وقراءتها لاحتمالات المواجهة العسكرية مع الاحتلال وتداعياتها، وهي موازنة بالغة الأهمية تحفظ للمقاومة قدرتها على الاشتباك واختيار توقيته الدقيق بما يتناسب مع خططها، وتحفظ من جهة أخرى العمل الميداني للجماهير الفلسطينية التي بذلت جهودًا كبيرة لصد صلف الاحتلال وعدوانه على الأقصى والمرابطين.
- إبراز حقيقة الدور الشعبي الجبار الذي تقوم به الجماهير الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، ودعم هذا الدور، وإعطاؤه مداه عندما يتحرك بقوة، والانتباه إلى الخطاب الذي يختزل الجهود الشعبية بالعمل العسكري المسلح والمقدر للفصائل في قطاع غزة وغيره، فتقزيم الدور الشعبي ولو عن غير قصد يزيد أعباء المسؤولية على فصائل المقاومة التي لا تسمح لها ظروفها دائمًا بالتدخل العسكري، ويؤدي إلى حالة من التكاسل والتواكل بين الفلسطينيين وأبناء الأمة.
- التفاعل الحثيث مع تطورات الأحداث في المسجد الأقصى المبارك، وإبقاء الأقصى في قلب خطابها الإعلامي وأدائها الميداني، وأن يكون لها دورٌ أكبر في حشد الجماهير للرباط في المسجد، عبر مشاركة مناصري هذه الفصائل وأعضائها في الرباط داخل المسجد الأقصى، ودعم المبادرات الشعبية لحشد المزيد من المرابطين، وهذا ما يسهم في قطع طريق الاحتلال للاستفراد بالمسجد الأقصى.
- شهدت الأشهر الأولى من عام 2022 عددًا من العمليات الفردية التي أربكت الاحتلال، وأقلقت أمنه، وهي عمليات تعيد إلى الأذهان معادلة "تدفيع الاحتلال الثمن"، في مقابل أي اعتداء تقوم به أذرعه بحق المسجد الأقصى والمرابطين. وتكثيف هذه العمليات ودعمها وتبني تحمل تداعياتها على المنفذين وعائلاتهم من أوجب الواجبات على فصائل المقاومة.
- وضع القدس والأقصى في صلب عمل الفصائل الفلسطينية وزياراتها، وهو وجودٌ أصيل إلا أن سويته يجب أن تتصاعد بما يتناسب مع تصاعد الأخطار المحدقة



بالمقدسات والمقدسيين، وأن يكون للمسجد الأقصى جزء أساسي من أي حراك وزيارات ولقاءات تقوم بها الفصائل على الصعد الشعبية والرسمية.

- انخراط جمهور الفصائل الفلسطينية في المناطق المحتلة في الرباط في المسجد الأقصى المبارك، لما له من دورٍ في مواجهة مخططات الاحتلال في الاستفراد بالأقصى، وخاصة بالتزامن مع الأعياد اليهودية.
- تسخير أدوات الفصائل الإعلامية ونوافذها وإطلالاتها لنشر الوعي بالمخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى والقدس، وتحويل هذه الأدوات إلى منابر تسلط الضوء على واقع الأقصى، وخطط الاحتلال الرامية إلى تقسيمه.

الجماهير الفلسطينية

- من الضروري أن تحقق الجماهير الفلسطينية استمرارية حالة المواجهة مع الاحتلال، لئلا تعطي فرصة للمستويين الأمني والسياسي لدى الاحتلال لتجاوزها، ولكي تحقق أقصى نجاحات ممكنة إن على صعيد حماية المقدسات، أو على صعيد مواجهات مخططات الاحتلال، والمطلوب من هذه الجماهير أن تثق بقدراتها، وتتحلى بالثبات والإصرار، والإبداع في وسائل المواجهة مع الاحتلال.
- التنبه لما يحاول الاحتلال تنفيذه في القدس عامة، وفي المسجد الأقصى خاصة، من إفراغ للمسجد من المصلين، والسماح للمستوطنين بأداء الصلوات اليهودية العلنية، وهذا ما يرفع سقف مسؤولية الجماهير الفلسطينية القادرة على الوصول إلى المسجد الأقصى، خاصة في الأوقات التي تتزامن فيها الأعياد اليهودية مع الأعياد الإسلامية.
- عرقلة محاولات الاحتلال استهداف المنطقة الشرقية للأقصى، وخاصة مبنى مصلى باب الرحمة، فالاحتلال ما زال يحاول ضرب مكاسب هبة باب الرحمة، وإعادة إغلاق المصلى، في سياق خططه التهويدية التي تضع هذا الجزء من الأقصى نصب خططها.
- تكثيف الوجود الجماهيري في ساحات المدينة المحتلة، ولا سيما ساحة باب العمود، خاصة في شهر رمضان، لمنع الاحتلال من وضع يده على هذه الساحات، ومن إقامة فعاليات تهويدية داخلها.

الأردن

- التصدي بحزم لمحاولات الاحتلال تقويض الدور الأردني في القدس والمسجد الأقصى، وخوض معركة على مختلف الصعد لمنع الاحتلال من قضم صلاحيات

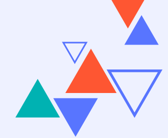


الأوقاف الإسلامية والتدخل في شؤون المسجد الأقصى.

- حماية العنصر البشري الإسلامي في الأقصى، من خلال توفير الحماية القانونية والمالية اللازمة لمن يتعرض للاعتقال والإبعاد وخاصة من حراس المسجد الأقصى، وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وعدم ترك المصلين والمرابطين وحيدين في مواجهة تغول الاحتلال وأدواته الأمنية، وهذا ما يسهم في رفد الأقصى بالمزيد من المرابطين نتيجة عدم تركهم منفردين في مواجهة منظومة الاحتلال الأمنية.
- تحصين دور الأوقاف الإسلامية في القدس عبر التحامها مع الجماهير المقدسية، وهي خطوة ضرورية على أثر اللبس الذي يحدثه سلوك الأوقاف أحيانًا، وضرورة عدم ركون الأوقاف للدور الوظيفي الإداري فقط، بل التماهي مع ما لدى الجماهير من سقفٍ مرتفع، ومطالب محقة، على غرار إعادة فتح مصلى باب الرحمة.
- لا تكفي تصريحات الأردن المتعلقة بالحفاظ على المقدسات في الوقت الذي تجري فيه لقاءات رسمية مع أعلى المستويات السياسية الإسرائيلية، وهي لقاءات لا تنعكس على أرض الواقع إلا في مزيدٍ من استهداف المقدسات، وإقرار المزيد من المخططات الاستيطانية، وهذا ما يجعل هذه اللقاءات خطيئة لا يمكن التغافل عنها.
- استنفار الأردن لأدواته الدبلوماسية والقانونية في مختلف المحافل الدولية، لفضح الاحتلال، خاصة أن للأردن دورًا كبيرًا في الكثير من القضايا في القدس المحتلة، ابتداءً بالمسجد الأقصى المبارك، وليس انتهاءً بقضة أهالي حي الشيخ جراح، ويمتلك الأردن الكثير من الأدوات إلى جانب كونه المشرف على شؤون المقدسات في القدس، وآخر سلطة سياسية كانت موجودة في القدس قبل احتلالها عام 1967.
- احتضان المبادرات والجهود الشعبية في القدس المحتلة، وهذا سينعكس على الموقف الأردني إيجابًا، وسيعطيه زخمًا إضافيًا لدعم حقه بحماية المقدسات، خاصة أمام تراجع المواقف العربية والإسلامية.

الحكومات العربيّة والإسلامية

- من واجب الحكومات العربية والإسلامية أن تعيد وضع القدس وفلسطين على رأس أولوياتها في المرحلة القادمة، وتقدم كل أنواع الدعم للقدس وأهلها.
- تجريم كل المشاركات والأفعال التطبيعية مع الاحتلال، عبر إقرار قوانين تحظر إقامة أي علاقات مع المحتل، أو المشاركة معه في أي محافل دولية ذات طابع سياسي، أو معرفي، أو رياضي أو فني، وملاحقة المطبعين بالوسائل كافة.



- من الضرورة بمكان تقديم الدعم المباشر والسخي للمشاريع التي تعنى بعمارة المسجد الأقصى، ورفد المرابطين بالرعاية القانونية والمالية اللازمة، خاصة الفئات التي تتعرض للاعتقال والإبعاد بشكلٍ متكرر، إضافةً إلى إيجاد حلول مالية مباشرة للذين يتعرضون لهدم منازلهم في القدس المحتلة.
- إلغاء الأنظمة العربية والإسلامية قيودها على العمل الخيري، والمؤسسات العاملة للقدس وفلسطين، في سياق السماح لأصحاب رؤوس الأموال والشعوب بتقديم الدعم المباشر للمقدسيين، وإعادة طرح الصناديق الوقفية وتبني مشاريع بعينها في القدس المحتلة، على غرار دعم التعليم وتوفير المستلزمات الطبية، وتثبيت المقدسيين بأرضهم وغيرها.
- توفير الدعم للقطاعات الحياتية للمقدسين، خاصة قطاعي التعليم والصحة، وهي قطاعات يمكن أن توفر للمقدسيين مظلة رعاية تقيهم الوقوع فريسة منظومات الاحتلال.
- الإيعاز إلى وسائل الإعلام لتحضر القدس على أجنداتها الإعلامية بشكلٍ أكبر، وألا تبقى التغطية الإعلامية لما يجري في القدس، رهينة تصاعد الأحداث فقط.

القوى والأحزاب والهيئات الشعبية

- البناء على الموقف الشعبي الأصيل في "مونديال قطر"، واجتراح مبادرات مبدعة على غرار التي شهدتها بطولة كأس العالم، والوصول عبرها إلى الشرائح الشعبية العالمية التي تهتم بالرياضة والفنون، وإبراز الهوية الفلسطينية، والتمسك العربي والإسلامي والعالمي بقضايا فلسطين والقدس في هذه المحافل.
- عدم الاكتفاء بحصر التفاعل مع الأحداث في القدس والأقصى في المنصفات الإلكترونية، وهذا ما يستوجب من هذه الجهات تعزيز الفعل الميداني في الدول العربية والإسلامية المختلفة، لما للعمل الميداني من دور مؤثر في إيصال الرسائل والتضامن مع ما يجري في القدس والأقصى.
- إعادة المسيرات المليونية التي كانت تشهدها العديد من عواصم الدول العربية والإسلامية، وهي مسيرات تتفاعل مع مستجدات الأوضاع في القدس وفلسطين، وترفض اعتداءات الاحتلال، ويؤشر وجود هذه المسيرات على حجم التفاعل مع المدينة المحتلة، وحجم العمل الميداني الشعبي لقوى الأمة الشعبية والوطنية.
- أمام ازدياد مخاطر التطبيع والسائرين فيه، على الشعوب العربية والإسلامية ممارسة



المزيد من الضغوط على الحكومات لوقف حملة التطبيع هذه، وعدم الانخراط في تنفيذ مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية، فما زالت الشعوب قادرة على لجم التسارع الرسمي صوب الاحتلال.

- على الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني العمل على تأطير جهودها لنصرة القدس والأقصى، وأن يكون في كل بلد عربي وإسلامي إطار يجمع هذه الأطياف تحت مظلة العمل للمسجد الأقصى المبارك، وهذا ما يرفع من قدرة هذه الجهات على الانتشار والتأثير، والتشبيك مع المؤسسات والروابط العالمية، لتصدير قضية القدس والأقصى إلى أطر أوسع وفضاءاتٍ جديدة.
- توجيه الدعاة والإعلاميين والفنانين والمؤثرين ممن يمتلك قاعدة جماهيرية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إلى المشاركة في الحملات ذات الصلة بدعم المقدسيين، والإضاءة على ما يقوم به الاحتلال من جرائم بحق المقدسيين والمقدسات.
- في هذه المرحلة الخطيرة يبرز دور أساسي للأحزاب والمؤسسات والمثقفين والإعلاميين والحقوقيين والسياسيين والشباب والنساء؛ فعليهم تُعقد راية الأمل في الأمة بعد تقاعس الأنظمة وهذا يتطلب تبني فعاليات مستمرة، والمبادرة الدائمة لتنفيذ مشاريع وبرامج تخدم الأقصى، وتنسيق الجهود.
- كان تفاعل الشارع العربي والإسلامي والدولي مع القضية الفلسطينية، والقدس، والأقصى، خلال السنة التي يغطيها التقرير، ضعيفًا نسبيًّا، إلا أن "مونديال قطر" استثناءً مميزًا، وأظهر تضامنًا عربيًا وإسلاميًا وعالميًا مع القضية الفلسطينية، وشهدت فعاليات البطولة عامة والمباريات خاصة، تفاعلًا مع فلسطين والقدس، ورفعًا للعلم الفلسطيني، وشهدت الدوحة توزيع العلم الفلسطيني على الحضور بمختلف جنسياتهم. إلى جانب نبذ مراسلي قنوات التلفزة الإسرائيلية، وعدم التصريح لهم، وإظهار التمسك بفلسطين.

الهيئات والشخصيات الدينية

- ضرورة تغليب خطاب الحوار والوحدة في أوساط الشارع العربي، ونبذ الخلافات التي تشتت الجهود، في سياق تمتين الصف الداخلي في مواجهة الصفقات والتآمر الخارجي والتطبيع مع الاحتلال، واستعادة مظلة المسجد الأقصى والقدس وفلسطين، بوصفها عاملًا جامعًا وقضية رئيسة توحد الجهود في وجه الصلف الإسرائيلي.



- وضع القدس والأقصى في أولويات أعمالها، إن من حيث الاهتمام المسجدي، أو مواضيع خطبة الجمعة، وصولًا إلى بث الوعي وإطلاق المبادرات الخلاقة لدعم القدس ونصرة أهلها.
- تسليط المزيد من الضوء على المخاطر التي يتعرض لها المسيحيون في القدس المحتلة، ومحاولات الاحتلال السيطرة على أوقاف الكنائس المسيحية في القدس المحتلة وممتلكاتها، وحشد الرأي العام المسيحي العربي والعالمي لدعم صمود المسيحيين في القدس، ووقف جرائم الاحتلال بحقهم وبحق ممتلكاتهم.
- على العلماء والدعاة تخصيص المسجد الأقصى بالمزيد من الاهتمام، إنْ في تثقيف المؤمنين بأهميته الدينية وموقعه في وجدان المسلمين، أو في نشر ما يتعرض له من اعتداءات ومخططات خاصة في خطب الجمعة، ووسائل التواصل.
- تعزيز حضور القدس وفلسطين في المعاهد والكليات الشرعية في مختلف الدول العربية والإسلامية، في سياق تصدير شريحة من طلاب العلم الشرعي أقرب إلى هموم القدس ومعاناة أهلها.
- تأكيد فتاوى تحريم التطبيع مع الاحتلال، ووجوب العمل على دعم المقدسيين وبذل المستطاع في سبيل تحرير هذه الأرض المباركة، وليس التفريط بها وتقديمها للاحتلال لقاء اتفاقيات سلام موهوم.



الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org